

والا ان كان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف

الفاعل رجوعا على العبد وعقد لا على العبد الا لو كان
مأمورا بالعقد وشك في التبدل قبل وفاءه وان كان خطئا
والا فهو صغير او لا يرجع على الاخرى في الحال ويجوز الرجوع
عليه عقد ما لا يقل عن قيمته ومن العدا وان كان عمدا
العا موركبها اقتصر ان فعل عبده من الخلل بينهما وبقا
نصف احد ولو في حال منهما وقع نفسه الى الاخرين او في يد
لها وان فعل احد منهما عمدا او خطأ أو نفاقا احد ولو في العبد
قدى بدية ولو في الخطا او بنصفها لا صدق في العدا ووقع اليهم
بغيره نة انما ناعولا وعندها ارضا منا نعمة وان فعل
عبدا لا تخين قريبا لهما نفعها احد ما بطل الخلل وقال برفع العبد
نصف نصيبه الى الاخر او بغيره برفع الدية وقبل جميع الاثر
بغيره **قوله** العبد قيمته فان كانت قدره الحرة او الكثر
نقصت عن دية الحرة عشرة دراهم وكذا لو كانت قيمة الامانة
كدرية الحرة او اكثر وفي النصف يجب القيمة ما لم يفت عا
قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده نصف قيمته ولا
تراد على حصة الآف الاخرى ومن قطع يد عبده فاغتنق يده
اقتصر منها ان كان دارته سببه فقط وانما قدره عند الخلل
لاقتضا احداهما وعليه الرجوع اليه وما يقض على صاحب الحق
ومن قال العبد نيا احد كما قد غشها فغير في احدتها فاستماله

ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف
ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف
ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف

ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف

لا يسلط فان فراه حتى فاعلم كذلك ان من جبايتهم بغير
بها فيقتسا نة نسبت حقوقها او فراه بارشها فان باع
او وهبها او عتقها او تبره او استولد ما غيرها لم يملك
الاقل من قيمته ومن لا يرضى ان عا لها يملك الا كالمثل
كما لو علق عقد بقتل زيد او رمية او غيره ففعل وان قطع عبده
زيد جرحه او ذبحه اليه فاعتقه فشرى فالعبد يملك ما جرحه
وان لم يكن اعتقه بغيره على سببه ايضا او يبيع وكذا لو كان
القاطع حرا ففعل المقتطع على عبده وفعه اليه فان اعتقه
كشهرى فهو صير بها وان لم يفتقه فشرى او اقبه وان جنى
مأذون مزدبون خطا او عتقه جرحا لم يملك لربها لكون
الاقل من قيمته ومن دونه ولو في الجناية الاقل من قيمته من
ارستها ولو ولدت مأذونة مديونة ولد لبايع صاحبها وديها
ولو جنت لا تدفع في جبايتها ولو اقر رجل ان زيدا جرحه
فقتل ذلك العبد ولو المخطا وعلما شيئا له وان قال معق
قتل اخا زيد بقتل عتق وقال زيد بل بعدة فالتة للقتل
وان قال المولى لامة اعتقها قطعت يدك قبل العتق
وقالت بل بعدة فالقول لها وكذا كل ما نال منها الا الجماع
والغنة وعند الخلل لا يضمن الا شيا وبعضه يوم رده اليها
ولو ادر عند جرح او صبي جبا بقتل رجل فقتل قاربه على عاقبة

ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف

ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف

ان العبد يملك في العطاء
بغير ان العبد واحد في العبد
بغير النصف